ذلك لو كان تلك الصفة لازما بينا له بالمعنى الاخص وهو ممنوع واما في الثاني فلانا لا نم
ان كل مجرد يصح ان يعقل فانه يجوز ان يكون بعض المجردات يمتنع ان يعقل فان ذات
واجب الوجود مجرد ويمتنع ان يعقل على رايكم ولئن سلم ان كل مجرد يصح ان يعقل
ولكن لا نم ان كل ما يصح ان يعقل وحده يصح ان يعقل مع غيره لاحتمال ان يكون بعض
المجردات لا يصح ان يعقل مع غيره ولئن سلم ان بعض المجردات يصح ان يعقل مع غيره
ولكن لا نم انه يصح ان تعقل مع ساير المعقولات ولئن سلم ذلك ولكن لا نم ان
صحة مقارنته لمعقول آخر غير مشروطة بكونها في العقل لان مقارنته لمعقول آخر
غير مقارنته للعاقل فان الاولى مقارنة الحالتين في محل والثانية مقارنة الحال للمحل
فجاز ان يكون صحة الاولى مشروطة بالثانية ولئن سلم ذلك ولكن لا نم ان كل ما يصح
للمجرد وجب حصوله بالفعل ولا نم ان القوة من لواحق المادة واحتج المخالف
بوجوه الاول انه تع لو عقل شيئا عقل ذاته لانه يعقل انه عقله لان ذلك الشيء وذلك
يتضمن تعقل ذاته وانه مح لاستحالته لان التعقل اما نسبة بين العاقل والمعقول
او حصول حقيقة المعقول في العاقل وكلاهما مح اما الاول فلاستحالة حصول النسبة
بين الشيء ونفسه لاستلزام النسبة تغاير المنتسبين واما الثاني فلاستحالة
حصول الشيء في نفسه لا يقال لا نم ان من علم شيئا علم انه عالم به والا لزم من العلم
بشيء واحد العلم بامور غير متناهية لانا نقول المدعى لزوم امكان علمه به فان
من علم شيئا امكنه ان يعلم انه عالم بالضرورة والا جاز ان يكون واحد منا عالما
بالمحسوسات والمحفوظات لكن لا يمكنه ان يعلم انه عالم به وان التفت الى ذلك وبالغ

نخ

١٢٦
في الاجتهاد وذلك سفسطة بل الجواب انه ان امتنع منه علمه بنفسه منعنا الملازمة
وقلنا الضرورة فيمن يمكنه العلم بنفسه وان امكن منعنا بطلان التالي ونوقض
بتصور الانسان بنفسه لكن الثاني بط ثم اجيب عنه بان علمه بنفسه صفة قايمة به
متعلقة بذاته تعلقا خاصا فالتعلق بين نفس العلم الذي هو صفة حقيقية
كما هو مذهب اهل السنة وبين ذاته المعلوم لا بين ذاته وبين المعلوم وذلك
يقتضي تغاير علمه وذاته لا تغاير الشيء ونفسه الثاني ان علمه لا يكون ذاته لما
سنذكره ولا جزوه للزوم التركيب وهو صفة قايمة بذاته لازمة له وانه تعالى
فاعل لها لامتناع احتياجه في شيء من صفاته الى غيره لانه واجب من جميع جهاته
فيكون ذاته قابلة فاعلة وقد سبق الجواب عنه في بحث العلل والمعلولات الثالث
لو كان العلم صفة كمال وهو مغاير لذاته لكان الموصوف به ناقصا مستكملا بغيره
وان لم يكن يلزم تنزيهه عنه اجماعا واجيب بان كمالها لكونها صفة ذاته الكاملة
في نفسها لا كمال ذاته من حيث انه متصف به وتحقيقه ان الصفة اذا كان منشاؤها
الذات كان ذلك غاية كمال الذات بخلاف ما اذا كان منشاؤها امرا منفصلا فان
الذات ح يكون ناقصة بدونها مستكملة بها فرعان على القول بكونه تعالى عالما الاول
انه تعالى عالم بكل المعلومات كما هي لي بالكليات على الوجه الكلي وبالجزئيات
على الوجه الجزئي لان الموجب للعالمية ذاته ونسبة ذاته الى الكل على السواء
فلو خص اوجب ذاته كونه عالما بالبعض اوجب كونه عالما بالباقي والا لم يكن
نسبته الى الكل على السواء وقيل يعلم الجزئيات على وجه كلي اي يعلم كل جزئي بما له